انتخابات كركوك 2023: تحديات ومواقف المكونات (التركمان نموذجاً)

م.م محمد تحسين عبد الرحمن (كوك قايا)

برنامج الدكتوراه/ جامعة مرمرة

المستخلص

في ظل التحولات السياسية المستمرة في العراق، تبرز قضية كركوك كواحدة من الملفات الأكثر تعقيداً وحساسية. تشهد المدينة تنافساً شديداً بين مكوناتها العرقية والسياسية، مما يجعل تشكيل حكومة محلية تُرضي جميع الأطراف تحدياً كبيراً. تلعب العوامل الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تأثير القوى الإقليمية والدولية، دوراً حاسماً في رسم ملامح المشهد السياسي في كركوك. وبينما يسعى البعض لتحقيق تقدم ملموس في هذا الملف، تواجه هذه الجهود تحديات كبيرة بسبب التشابكات السياسية وتحالفات القوى المختلفة، مما يضعف من فرص تحقيق توازن مستدام بين الأطراف المتنازعة. بعد أن تم استثناء كركوك من انتخابات مجالس المحافظات لمدة 18 عاماً، نتيجة للتعقيدات المتعددة التي واجهتها، والتي تنوعت بين القانونية والسياسية والمجتمعية. وأخيراً، ومن أجل الوصول إلى إدارة جديدة للمحافظة، تم إدراج كركوك في انتخابات مجالس المحافظات التي أُجريت في 18 ديسمبر 2023 بهدف اختيار إدارة منتخبة بشكل ديمقراطي لإدارة المحافظة وخدمة سكانها. كانت التوقعات تشير إلى أن هذه الانتخابات ستساهم في حل المشاكل السياسية والإدارية في المدينة وتعزيز الاستقرار. ومع ذلك، أسفرت الانتخابات عن نتائج متشابكة، أدت التوازنات الاجتماعية المعقدة والمتنوعة في كركوك إلى انعكاسات مباشرة على نتائج الانتخابات، وبالتالي على العملية السياسية بأكملها، مما صعّب تشكيل التحالفات اللازمة لإدارة المحافظة. نتيجة لهذه التعقيدات، ومع الأخذ بالاعتبار التنوع والاختلافات الكبيرة في المدينة، تأخر اختيار الحكومة المحلية لمدة سبعة أشهر. مما جعل كركوك مرة أخرى في صدارة القضايا الرئيسية على جدول الأعمال في العراق. تدخل رئيس الوزراء العراقي، السيد محمد شياع السوداني، بشكل مباشر، محاولاً جمع الأطراف الفائزة في الانتخابات على طاولة مستديرة لتشكيل تحالف إدارة كركوك. رغم هذه الجهود، إلا أن التوصل إلى حكومة تمثل جميع القوى المكوناتية والسياسية في المحافظة لم يتحقق، مما أثار مخاوف من زعزعة الاستقرار في المدينة. النصوص القانونية، مثل المادة 13 من قانون الانتخابات، التي تؤكد على ضرورة تمثيل جميع المكونات، لم تُفعل بالشكل المطلوب، مما زاد من تعقيد الوضع السياسي في كركوك.

الكلمات المفتاحية: العراق، كركوك، تركمان، الانتخابات

Kirkuk Elections 2023: Challenges and Component Positions (The Turkmen as a Case Study)

Assist. Lec. Mohammed Tahseen Abdulrahman (Gökaya) PhD

Program / Marmara University

Abstract

Amid the ongoing political transformations in Iraq, the issue of Kirkuk stands out as one of the most complex and sensitive files. The city is witnessing intense competition among its ethnic and political components, making the formation of a local government that satisfies all parties a major challenge. Internal and external factors, as well as the influence of regional and international powers, play a decisive role in shaping the political landscape of Kirkuk. While some seek tangible progress in this matter, these efforts face significant challenges due to the political entanglements and alliances of various forces, weakening the chances of achieving a sustainable balance between the conflicting parties. After Kirkuk was excluded from the provincial council elections for 18 years due to multiple complications—ranging from legal, political, and societal issues—the city was finally included in the provincial council elections held on December 18, 2023, with the goal of electing a democratically chosen administration to manage the province and serve its residents. Expectations were that these elections would contribute to resolving the political and administrative issues in the city and enhance stability. However, the elections resulted in mixed outcomes, which, due to the complex and diverse social balances in Kirkuk, had direct repercussions on the election results and consequently on the entire political process, making it difficult to form the necessary alliances to govern the province. As a result of these complications, and given the city's diversity and significant differences, the selection of the local government was delayed by seven months. This placed Kirkuk once again at the forefront of key issues on Iraq's agenda. Iraqi Prime Minister, Mr. Mohammed Shia' al-Sudani, intervened directly, attempting to bring the winning parties to the negotiation table in order to form a Kirkuk governance coalition. Despite these efforts, the formation of a government that represents all the ethnic and political forces in the province was not achieved, raising concerns about the destabilization of the city. Legal texts, such as Article 13 of the Election Law, which emphasizes the necessity of representing all components, were not properly implemented, further complicating the political situation in Kirkuk.

Keywords: Iraq, Kirkuk, Turkmen, Elections

المقدمة

تعد مدينة كركوك من أهم المدن العراقية تاريخيًا وجغرافيًا، حيث تعد مركزًا اقتصاديًا واستراتيجيًا يتوسط العراق، وتحظى بأهمية كبيرة نظرًا لتنوع مكوناتها العرقية والدينية، التي تضم التركمان، والأكراد والعرب والمسيحيين. تميزت كركوك بتعددها الثقافي الذي جعلها موطنًا للصراعات السياسية والعرقية على مر العصور، إلا أن هذه التعددية جعلت من المدينة نقطة محورية في تاريخ العراق الحديث، خاصة بعد التغيرات السياسية التي شهدتها البلاد بعد عام 2003.

قبل عام 2003، كانت كركوك مسرحًا لسياسات النظام البعثي التي استهدفت تغيير التركيبة السكانية للمدينة عبر عملية "التعريب"، حيث تم تهجير العديد من الأكراد والتركمان، وأُجبرت العائلات العربية على الانتقال إلى المدينة. هذه السياسة كانت تهدف إلى تقوية العنصر العربي في المدينة على حساب المكونات الأخرى، ما أدى إلى تزايد التوترات بين الجماعات العرقية المختلفة. بعد سقوط النظام البعثي في 2003، أصبحت كركوك في صلب الصراعات السياسية بين الأكراد والعرب والتركمان. بينما كان الأكراد يسعون إلى "التكريد" (أي تعزيز السيطرة الكردية) في المدينة، كان العرب والتركمان يعارضون هذه السياسات، مطالبين بإعادة النظر في التغيرات الديموغرافية التي شهدتها المدينة. هذا الوضع جعل من كركوك نقطة محورية في العملية السياسية العراقية بعد 2003.

أُجريت أول انتخابات ديمقراطية في كركوك عام 2005 بعد سقوط النظام، حيث تم تشكيل مجلس محافظة كركوك ضمن انتخابات محلية تمت تحت إشراف السلطات الأمريكية في عموم البلاد. كشفت نتائج هذه الانتخابات عن هيمنة الأكراد على المجلس، حيث فازوا بـ26 مقعدًا من أصل 42، بينما حصل التركمان على 9، والعرب على 6 مقاعد، والمسيحيون على مقعد واحد. هذه النتيجة أثارت قلق المكونات الأخرى التي اعتبرت أن هذه الانتخابات لم تعكس التعددية الحقيقية للمدينة وأنها جاءت نتيجة للتغيرات الديموغرافية التي فرضها الأكراد بعد 2003.

لم تستطع المادة 140 من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 حل مشكلة كركوك. كانت هذه المادة تهدف إلى تطبيع الأوضاع في كركوك، حيث تتضمن ثلاث مراحل أساسية: أولها تطبيع الأوضاع السياسية والإدارية، وثانيها إجراء تعداد سكاني يشمل جميع سكان المدينة، وثالثها إجراء استفتاء شعبي لتحديد مستقبل كركوك في ظل التوترات السياسية القائمة. أن تنفيذها ظل معلقًا بسبب التعقيدات السياسية والدستورية، مما أدى إلى استمرار أزمة كركوك.

بعد ما يقرب من عقدين من الزمن على آخر انتخابات محلية في كركوك، أُجريت انتخابات جديدة لمجلس محافظة كركوك في عام 2023، وسط آمال كبيرة بإعادة التوازن إلى المشهد السياسي في المدينة. هذه الانتخابات جاءت في وقت حساس، حيث كانت المدينة قد شهدت تطورات أمنية وسياسية بعد ظهور تنظيم داعش، واستفتاء اقليم كردستان عاقبه عمليات فرض سلطة القانون، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على مختلف المكونات السكانية. حيث كان تؤمل ان تمثل انتخابات 2023 خطوة مهمة نحو إعادة تثبيت الاستقرار السياسي في المدينة، لكنها ما زالت بحاجة إلى معالجة قضايا أساسية مثل التغيير الديموغرافي، وحقوق المكونات العرقية. وقد أظهرت هذه الانتخابات استمرار التحديات في التوصل إلى توافق بين الأكراد والعرب والتركمان، وهو ما يهدد استقرار المدينة إذا لم يتم اتخاذ تدابير كافية لضمان تمثيل عادل لجميع الأطراف.

قضية كركوك والمناطق المتنازعة عليها

تعد الأراضي التي تُعرف اليوم بالعراق من المناطق التي استوطن فيها الأتراك منذ عام 674م، وهي تعتبر امتدادًا طبيعيًا وتاريخيًا وجغرافيًا لمنطقة الأناضول، حيث تتشابه في العديد من النواحي، بما في ذلك المناخ والظروف الطبيعية والتنوع العرقي. كانت كركوك، التي تعرف اليوم بتراثها الثقافي العريق وتنوعها السكاني، تابعة إداريًا لولاية الموصل خلال العهد العثماني، وتقع في المنطقة الشمالية الشرقية من العراق في منطقة تُعرف باسم "الجزيرة"، بين نهري دجلة والفرات. تحدها جبال حمرين، التي تفصلها عن نهر دجلة في الغرب، إضافةً إلى وادي الزاب الصغير في الشمال الشرقي، ووادي ديالي في الجنوب الشرقي. حتى منتصف عام 1892، كانت كركوك تُعرف رسميًا باسم "شهر الزور" في الوثائق العثمانية، إلا أن التشابه مع اسم منطقة أخرى "زور متصرفي" أدى إلى حدوث التباس، ونتيجة لذلك، وبأمر من السلطان، تم اعتماد اسم "كركوك" رسمياً في عام 1893 لتجنب الخلط بين المنطقتين بعد هدنة موندروس[1].

أهمية البحث: تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة في تسليط الضوء على تعقيدات العملية السياسية في محافظة كركوك، خاصة في سياق الانتخابات المحلية الأخيرة التي أبرزت تحديات التوافق بين مكوناتها العرقية والدينية المتنوعة. توضح الدراسة تأثير التحالفات السياسية، وتبرز قضايا التهميش التي يواجهها المكون التركماني في المشهد السياسي الحالي، ليس فقط في كركوك بل في مناطق أخرى أيضاً. كذلك تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة حول الآثار المحتملة للتهميش على استقرار المنطقة، والحاجة الملحة لبناء توافق سياسي يضمن تمثيلًا عادلاً لكل المكونات.

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث حول التوترات السياسية والاجتماعية التي تشهدها محافظة كركوك نتيجة التباينات في التمثيل السياسي وتهميش بعض المكونات الأساسية، وعلى رأسها المكون التركماني. إذ تواجه كركوك تحديات كبيرة في تحقيق التوافق بين مكوناتها (التركمان، العرب، الأكراد)، وهو ما ينعكس سلباً على استقرارها السياسي والاجتماعي. تعكس هذه المشكلة غياب الشمولية في العملية السياسية، حيث تتعرض بعض الأطراف للتهميش وتُقصى من المشاركة الفاعلة في صنع القرار المحلي. ومن هنا، يسعى البحث لفهم أسباب هذه التحديات وتداعياتها المحتملة على الاستقرار في كركوك، مع التركيز على دور التحالفات الاستراتيجية وتأثيرها على هيمنة بعض القوى السياسية وتهميش أخرى، مما يجعل مستقبل المحافظة مرهوناً بمدى إمكانية تحقيق توافق شامل وعادل بين كافة المكونات.

تساؤلات البحث:

1- ما الأسباب الرئيسية لعدم تحقيق التوافق السياسي بين مكونات محافظة كركوك؟

2- كيف أثرت التحالفات السياسية والاستراتيجية في بغداد والإقليم على توزيع السلطة في كركوك؟

3- ما هي العوامل التي أدت إلى تهميش المكون التركماني في الحكومة المحلية لكركوك؟

4- كيف يمكن أن يساهم تعزيز التوافق بين المكونات المختلفة في تحقيق استقرار سياسي واجتماعي في كركوك؟

5- ما هي الاستراتيجيات الممكنة التي يمكن أن تتبعها الأطراف التركمانية لضمان تمثيل عادل وفعّال داخل مؤسسات الدولة في كركوك؟

أهداف البحث:

تحليل العوامل التي تعرقل تحقيق التوافق السياسي بين مكونات محافظة كركوك. دراسة تأثير التحالفات السياسية الإقليمية والمحلية على توزيع السلطة داخل كركوك. توضيح أسباب وآليات تهميش المكون التركماني في العملية السياسية والحكومة المحلية لكركوك. تقديم رؤية لكيفية تعزيز الشراكة السياسية بين المكونات المختلفة في كركوك لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. اقتراح استراتيجيات للمكون التركماني لتعزيز تمثيله السياسي وحماية حقوقه داخل المؤسسات الحكومية في كركوك.

فرضيات البحث:

1- عدم التوافق السياسي بين المكونات: عدم وجود توافق سياسي بين المكونات الأساسية في كركوك يعوق تشكيل حكومة محلية شاملة ويهدد استقرار المدينة.

2- التهميش المتعمد للمكون التركماني: هناك سياسات وإجراءات تؤدي إلى تهميش المكون التركماني وإبعاده عن مواقع صنع القرار، مما يضعف تأثيره السياسي والإداري في المحافظة.

3- التأثير الإقليمي على الأوضاع الداخلية: التحالفات الإقليمية، خصوصاً من قبل دول الجوار، تسهم في تعقيد المشهد السياسي في كركوك، مما يزيد من حدة الانقسام بين المكونات.

4- افتقار التركمان إلى التحالفات القوية: عدم وجود تحالفات قوية للمكون التركماني مع قوى سياسية أخرى في العراق يضعف موقفه التفاوضي ويزيد من صعوبة تحقيق مطالبه.

5- تأثير التحالفات الاستراتيجية داخل المحافظة: تكتل بعض المكونات دون الأخرى في تشكيل الحكومة المحلية يؤدي إلى إضعاف التوازن السياسي والاجتماعي في كركوك، مما يهدد الاستقرار ويزيد من احتمالات الصراع.

منهجية البحث: يتبع هذا البحث منهجية تحليلية وصفية تهدف إلى تقديم فهم شامل للوضع السياسي في كركوك. سيتم جمع البيانات من مصادر متنوعة، بما في ذلك الوثائق الرسمية، والتقارير، والدراسات الأكاديمية التي تناولت تأثير الانتخابات وتوزيع السلطة بين المكونات، مع التركيز على وضع التركمان. كما سيتم تحليل النصوص القانونية المتعلقة بالانتخابات وتشكيل الحكومات المحلية، لفهم الإطار القانوني الذي يحكم توزيع

المناصب ودوره في التوازنات السياسية داخل كركوك. يعتمد البحث أيضاً على دراسة حالة لانتخابات مجلس محافظة كركوك الأخيرة، وتحليل نتائجها من حيث توزيع المناصب والتحالفات السياسية وصعوبات التوافق بين الأطراف المختلفة.

ظهرت "مسألة الموصل" كخلاف جوهري بين الدولة العثمانية وبريطانيا. فقد كانت تركيا، استنادًا إلى التركيبة العرقية للمنطقة وتاريخها، تعتبر الموصل جزءاً من جغرافيتها الطبيعية والتركية، وتسعى إلى إبقائها تحت سيادتها. لكن بعد الهدنة، وقعت المناطق ذات الغالبية التركمانية تحت الاحتلال البريطاني، وهو ما رفضته تركيا قطعًا، مما أفضى إلى نشوء مسألة الموصل كقضية خلافية بين البلدين. في معاهدة لوزان، استُبعدت الموصل من الاتفاق، وظل وضعها معلقًا حتى توقيع معاهدة أنقرة عام 1926 بين تركيا وبريطانيا، حيث تقرر أن تبقى الموصل ضمن حدود العراق.

يمكن القول إن أول تغيير ديموغرافي في كركوك حدث مع الاحتلال البريطاني، حيث لجأ الإنجليز إلى جلب أعداد من العرب وغير العرب، بما في ذلك الأرمن النازحين من تركيا، لتلبية احتياجات شركة نفط العراق من العمالة غير الماهرة والرخيصة للعمل في قطاعات النفط والخدمات داخل المدينة وضواحيها. وكان لهذا التوجه بعد سياسي أيضًا، حيث كان الهدف منه الحد من الثقل التركماني في المدينة الذي قد يشكل تهديداً محتملاً للمصالح البريطانية. لاحقاً، استقدمت حكومة ياسين حلمي الهاشمي مجموعات كبيرة من العرب إلى المناطق الغربية من كركوك، مما ساهم في تغيير التركيبة السكانية للمدينة. وفي العهد الملكي، بدأت المطالب الكردية تبرز بشكل واضح، حيث طالب الأكراد بالاعتراف بهويتهم القومية والسعي إلى إدارة لا مركزية لمحافظاتهم الكردية، بما في ذلك كركوك، كجزء من حقوقهم القومية ضمن العراق.

ومع بداية العهد البعثي حيث اعتمدت الإدارة العراقية أساليب متعددة تهدف إلى تغيير التركيبة العرقية في المناطق التي كانت تحتل فيها التركمان أغلبية سكانية. ومن بين هذه السياسات، تم فرض حظر على استخدام اللغة التركمانية في الأماكن العامة، وتغيير أسماء القرى والازقة التي تحمل أسماء تركية إلى أسماء عربية وبعثية، بل وجرى هدم بعض من هذه المستوطنات. وفي عام 1976، كان من بين أبرز التغييرات التي حدثت تغيير اسم مدينة كركوك إلى "التأميم"، كجزء من سياسة شاملة تهدف إلى إلغاء الهوية الثقافية والعرقية للتركمان وإضعاف حضورهم في المجتمع العراقي[2].

خلال الحرب العراقية الإيرانية، استمرت سياسات الاستيطان في المناطق التركمانية، حيث تم تشجيع العرب على الاستقرار في هذه المناطق. بين عامي 1984 و1986، اتخذ مجلس قيادة الثورة العراقي قراراً يهدف إلى تعزيز هذا الاستيطان، حيث تم منح العرب الذين نقلوا سجلاتهم السكانية إلى كركوك واستقروا فيها مبلغ 10 آلاف دينار وأراضٍ مجانية. في المقابل، كان التركمان يواجهون قيوداً صارمة، إذ مُنعوا من شراء العقارات والمركبات التجارية. ولإقامة أي مشروع تجاري، كان يُشترط عليهم أن يكونوا شركاء مع العرب،

مما أدى إلى تهميشهم اقتصادياً وزيادة الضغط عليهم في سياق هذه السياسات التمييزية[3]. في خطاب ألقاه في عام 1976، أشار صدام حسين إلى ضرورة تعريب كركوك، مؤكداً أن تقليل عدد السكان التركمان كان خطوة ضرورية لتبرير مطالب تركيا المستقبلية بموصل– كركوك. هذه التصريحات تعكس السياسة التمييزية التي اتبعتها الحكومة العراقية في ذلك الوقت تجاه التركمان، والتي كانت تهدف إلى تغيير التركيبة السكانية للمنطقة وإضعاف الهوية التركمانية فيها[4].

وبعد عام 2003 لم تلتزم قوات البيشمركة الكردية، بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في أنقرة قبل الغزو بعدم دخول القوات الكردية إلى المناطق مثل كركوك والموصل[5]. بل على العكس، دخلت قوات البيشمركة واستولت على جميع المكاتب الحكومية في هذه المناطق. شهدت كركوك أحداثًا مأساوية، حيث تم نهب وحرق دائرة الطابو والجنسية والعدالة. لم تُسهم هذه الأفعال فقط في تفاقم الوضع الأمني في المدينة، بل أدت أيضاً إلى فقدان التركمان لحقوقهم الإدارية والسياسية في إدارة شؤونهم. تركت هذه التحولات آثاراً عميقة وزادت من حدة التوترات بين المجتمع الكردي والمجتمع التركماني في العراق، مما أدى إلى تفاقم الانقسام وعدم الاستقرار في المنطقة.

على الرغم من أن التركمان يُعتبرون ثالث أكبر مجموعة عرقية في العراق بعد العرب والأكراد، إلا أنهم يحتلون وضعاً هامشياً في المعادلة السياسية التي تشكلت بعد غزو 2003، حيث يُعتبرون العنصر الرابع بعد الشيعة والسنة والأكراد. ولقد تعرضت المناطق التي تشكل فيها التركمان الأغلبية، مثل كركوك وتلعفر وطوزخورماتو، لتغيرات ديموغرافية كبيرة نتيجة ضعف او فراغ الحكومة الاتحادية. كما أن الخلافات المستمرة بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان قد أدت إلى تفاقم الوضع بالنسبة للتركمان، حيث عانوا من تهميش سياسي واقتصادي. هذه الظروف جعلت التركمان عرضة لصراعات الهوية والوجود.

بعد سقوط النظام البائد عام 2003، شهد العراق مرحلة سياسية جديدة، حيث قام بول بريمر الحاكم المدني لسلطة إئتلاف إدارة الدولة بإعداد وسن قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الذي تم التصويت عليه في 8 مارس 2004 من قبل مجلس الحكم في العراق. حيث كان القانون بمثابة دستور مؤقت للبلاد. وقد نال هذا القانون تأييد البعض من الأطراف السياسية مقابل تحفظ واعتراض أطراف اخرى. تضمنت هذا القانون المادة (58) وهي المادة الأساسية التي تناولت مسألة كركوك. نصت هذه المادة على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة وبشكل عاجل من قبل الحكومة العراقية الانتقالية لمعالجة الظلم الناتج عن سياسات النظام السابق، والتي شملت تغيير التركيبة السكانية في مناطق معينة، كان من أبرزها مدينة كركوك. وقد هدفت هذه المادة إلى رفع الظلم عن سكان كركوك الذين تأثروا بإجراءات مثل الترحيل القسري والنفي من مناطق سكنهم الأصلية، إضافة إلى الهجرة القسرية من داخل المنطقة وخارجها، وتوطين أفراد من خارج كركوك في المدينة، فضلاً عن حرمان سكانها الأصليين من فرص العمل. وشددت المادة أيضاً على أهمية

تصحيح الهوية القومية للأشخاص الذين أُجبروا على تغييرها قسراً. كما نص القانون على ضرورة إعادة النظر في التلاعب الحاصل في الحدود الإدارية، وأكد على أهمية التسوية النهائية للوضع، خصوصًا في مدينة كركوك، من خلال ثلاث حالات محددة على وجه الحصر. وتشمل هذه الحالات: استكمال الإجراءات اللازمة لرفع الظلم عن المتضررين، وإجراء تعداد سكاني شامل، والمصادقة على الدستور بما يتفق مع مبادئ العدالة واحترام إرادة سكان تلك المناطق.

عند إقرار دستور العراق الدائم في عام 2005، جاءت المادة (140) لتعالج قضية كركوك بشكل مباشر، مؤكدةً على مضامين المادة 58 من قانون إدارة الدولة للفترة الانتقالية. على أن تمنح المناطق التي تشمل أقضية محافظات الموصل وكركوك وديالى وصلاح الدين، والتي تُعرف بـ "المناطق المتنازع عليها" بين الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان العراق، وضعاً خاصاً. وقد أكدت المادة (140) على ضرورة استكمال تنفيذ المتطلبات المتعلقة بقضية كركوك، وكلفت السلطة التنفيذية العراقية باتخاذ الخطوات محددة لمعالجة قضايا هذه المناطق. وتضمنت هذه الخطوات خطة تتكون من ثلاث مراحل، تطبيع الأوضاع؛ من اجل إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل التغيرات الديموغرافية والسياسية، وإجراء تعداد سكاني؛ لتحديد التركيبة السكانية الفعلية يليه استفتاء لتحديد إرادة سكان كركوك بشأن وضعها المستقبلي. حيث يمكن لسكان تلك المناطق التعبير عن رأيهم بشأن الانضمام إلى إقليم كردستان أو البقاء تحت سيطرة الحكومة المركزية العراقية.

كان من المقرر أن تنفذ الحكومة المركزية العراقية هذه العمليات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2007، لكن الوضع الفعلي في المناطق المتنازع عليها جعل عمليات التطبيع والتعداد السكاني شبه مستحيلة. نتيجة لذلك، لم تتمكن الحكومة العراقية من تنفيذ هذه الخطط حتى ذلك التاريخ. إضافة إلى ذلك، كانت هذه المناطق مسرحًا لصراع على السلطة بين حكومة إقليم كردستان في أربيل والحكومة المركزية في بغداد، مما زاد من تعقيد الأمور وأجّل أي تقدم نحو الحل.

في 14 آذار/مارس 2006، قدم تقرير هام أعده وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر، الجمهوري، والنائب الديمقراطي لي هاملتون، إلى إدارة الرئيس جورج بوش. اشتمل التقرير على 79 توصية تهدف إلى تحسين الاستراتيجية الأمريكية في العراق. من بين أبرز هذه التوصيات كان اقتراح سحب القوات الأمريكية بحلول عام 2008، بالإضافة إلى لفت الانتباه إلى الوضع المتأزم في كركوك، حيث أوصى التقرير بتدخل دولي عبر التحكيم لحل النزاعات هناك. كما أوصى بتأجيل تنفيذ المادة 140، التي كانت تنص على إجراء استفتاء لتحديد مصير كركوك، نظراً لحساسية الوضع وتعقيداته السياسية[6]. رغم هذه التوصيات، اختارت إدارة بوش استراتيجية مغايرة في سياستها تجاه العراق، معتبرة أن الانسحاب قد يؤدي إلى تداعيات خطيرة.

ومع ذلك، تم تأجيل تنفيذ المادة 140 لمدة 6 أشهر، بناءً على ظروف دولية تتعلق بموقف كركوك الحساس، ليظل وضع كركوك أحد الملفات الأكثر تعقيداً في السياسة العراقية.

في عام 2009، أصدر ستيفان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، تقريراً مهماً حول الوضع في كركوك، إحدى المناطق المتنازع عليها والغنية بالنفط. سعى دي ميستورا من خلال هذا التقرير إلى تقديم أربعة خيارات دستورية تهدف إلى الحفاظ على وحدة كركوك، وضمان التعايش السلمي بين مكوناتها المختلفة، وتجنب التصعيد. كما شملت توصيات دي ميستورا 14 منطقة أخرى ضمن نطاق المناطق المتنازع عليها، حيث اقترح آليات حل تعكس الخصوصية الديموغرافية والتوازنات المحلية لتلك المناطق. وتضمنت خططه، وفقاً لما ورد، اقتراحاً يقضي بأن يتخذ مجلس محافظة كركوك القرار النهائي بشأن مستقبل المدينة.

في تقريره، أوضح ستيفان دي ميستورا أن ضم كركوك إلى حكومة إقليم كردستان مباشرة لم يكن خياراً مطروحاً دون استكمال عملية تطبيع الأوضاع وإجراء تعداد سكاني شامل. بدلاً من ذلك، اقترح أن تُدار كركوك أولاً كمنطقة حكم ذاتي، تكون منفصلة إدارياً عن بغداد، بحيث تتمتع بنظام حكم خاص. ووفقاً لتوصيات تقرير الأمم المتحدة، اقترح دي ميستورا أن تحصل كركوك على وضع إقليمي خاص، سواء مؤقت أو دائم، أو أن تُعامل كمحافظة ذات وضع خاص على غرار العاصمة بغداد. هذا الوضع الخاص سيمكن كركوك من إعداد ميزانية مستقلة اعتماداً على مواردها، مثل عائدات النفط. كما أوصى التقرير بأن تُدار المدينة وفق مبدأ التشارك في السلطة، بحيث تتقاسم جميع المجموعات السكانية الرئيسية في كركوك – من تركمان وعرب وكرد وآشوريين– صلاحيات الإدارة بشكل متساوٍ، بهدف الحفاظ على توازن واستقرار المدينة في ظل هذا الوضع الخاص[7].

بفضل الجهود الحثيثة التي بذلها النواب التركمان، أُدرجت المادة 23 في قانون انتخابات مجلس النواب العراقي الذي أُقر في 22 تموز/يوليو 2008، والتي نصّت على ضرورة إدارة مدينة كركوك بالتساوي بين المكونات العرقية الرئيسة فيها. وتضمن هذا التوزيع تخصيص نسبة 32% لكل من العرب والأكراد والتركمان، و4% للمسيحيين. وشمل الاتفاق توزيع المناصب العليا في المدينة– مثل رئيس مجلس المحافظة، والمحافظ، ونائب المحافظ– وفقاً لهذه النسب، مع توسيع التوزيع إلى تعيينات المدنيين في مختلف المناصب الإدارية[8]. ورغم أن هذا الحل التوافقي كان يهدف إلى خلق توازن في إدارة كركوك، إلا أنه لم يُطبق فعليًا. ومع ذلك، يمكن القول إن هذه المادة جاءت كبديل عملي للمادة 140 من الدستور العراقي، التي نصت على إجراء استفتاء في المناطق المتنازع عليها، بما في ذلك كركوك، لتحديد مصيرها.

تعد المشكلة الأساسية التي تعرقل محاولات تطبيع التركيبة السكانية في المناطق المتنازع عليها، مثل كركوك، هي التغيرات الديموغرافية التي حدثت منذ خمسينيات القرن الماضي، والتي أصبحت أساساً لمطالب الأطراف

المختلفة في السيادة. وقد أدى عدم وضوح البيانات السكانية الدقيقة إلى صعوبة الوصول إلى حل وسط. في كركوك على سبيل المثال، يذكر أن عدداً كبيراً من العرب تم جلبهم إلى المدينة في عهد نظام صدام حسين ضمن سياسة تعريب، بينما شهدت المدينة استيطاناً كردياً مكثفاً بعد عام 2005 تحت إدارة حكومة إقليم كردستان. وتدعي التركمان والعرب، أن عدد السكان الأكراد قد تضاعف بمئات الآلاف منذ ذلك الحين، متهمةً إدارة الاقليم بإحداث تغيير ديموغرافي كبير في المدينة، ما جعل الحلول التوافقية أكثر تعقيداً[9].

لفهم حقيقة التغيير الديموغرافي والسكاني في كركوك، يجب أن نأخذ في الاعتبار البيانات الرسمية المتاحة: مخطط إسقاطات العراق للفترة من 1997 إلى 2012 أظهر أن العدد المتوقع لسكان كركوك لعام 2009 كان 934,698 فرداً بالمقابل، بلغت الإحصاءات الفعلية من مديرية جنسية كركوك لعام 2009 نحو 1,408,110 فرداً. ويُظهر ذلك وجود فارق كبير بلغ 473,412 فرداً، مما يعكس زيادة هائلة وغير متوقعة كما **موضح في شكل رقم(1)**.

المحافظة	1997	1998	1999	2000	2001	2002
كركوك	753,171	766,656	780,506	794,674	809,171	824,011
	2003	2004	2005	2006	2007	2008
	839,121	854,470	870,098	885,950	902,019	918,286
	2009	2010	2011	2012		
	934,698	951,241	967,903	984,724		

	1,408,110	

*** المعلومات الواردة في الشكل مستندة إلى تقرير (حالة التغيير الديموغرافي والسكاني في محافظة كركوك بعد 2003/4/9 التي اعدته دائرة العلاقات السياسية للجبهة التركمانية العراقية، كانون الاول 2019.**

بالنظر إلى الجدول أعلاه، يتضح أن الأحزاب الكردية قد فرضت نفوذاً كبيراً على هذه المناطق، وذلك في ظل تراجع دور الحكومة المركزية التي تركت هذه المناطق دون متابعة كافية. وتظهر الأرقام أن هذه الزيادة الكبيرة في عدد السكان لم تكن نتيجة تحركات مفاجئة، بل نتاج عملية توطين تدريجية استمرت على مدى سنوات. وفي هذا السياق، لعب كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني أدواراً بارزة في تشجيع توطين سكاني يحقق مصالحهم، مستفيدين من غياب الرقابة الفعلية للسلطات المركزية، مما ساهم بشكل واضح في تغيير التركيبة السكانية للمدينة على مر الزمن.

مع تصاعد هجمات داعش على العراق في يونيو 2014، توسعت هيمنة حكومة إقليم كردستان على كركوك والمناطق المتنازع عليها. فقد استغلت قوات البيشمركة انسحاب الجيش العراقي من بعض المناطق، مما أتاح لها فرصة التمركز في تلك الثغرات. كما تم استعادة بعض المناطق المتنازع عليها من قبضة داعش بدعم جوي من التحالف الدولي، مما جعلها تخضع بالكامل لسيطرة حكومة إقليم كردستان. لأول مرة، بدأت حكومة الإقليم بتصدير النفط من هذه المناطق دون الرجوع إلى الحكومة المركزية في بغداد. كما بدأت إدارة إقليم كردستان العراق بإطلاق تصريحات تفيد بعدم نيتها الانسحاب من المناطق التي تم السيطرة عليها أو تحريرها بعد زوال تهديد داعش[10].

في 27 يونيو 2014، أعلن رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود بارزاني في بيان له أن قوات البيشمركة "لم تعد بحاجة إلى مناقشة مسألة الأراضي المتنازع عليها بعد أن أصبحت كركوك والأراضي الأخرى المتنازع عليها تحت سيطرتهم". وأكد بارزاني أن "بالسيطرة على هذه المناطق، تكون المادة 140 التي انتظرنا تحقيقها على مدى عشر سنوات قد تحققت الآن". وفي ظل هذه التصريحات، قررت حكومة إقليم كردستان العراق المضي قدماً نحو إجراء استفتاء حول استقلال الإقليم في 25 سبتمبر 2017، ليشمل هذا الاستفتاء مناطق كركوك وطوزخورماتو وغيرها من المناطق المتنازع عليها[11].

في 29 أغسطس 2017، وخلال جلسة لمجلس محافظة كركوك قاطعها الأعضاء التركمان والعرب، اتخذت الأغلبية الكردية قراراً بإدراج كركوك ضمن استفتاء استقلال إقليم كردستان. وقبل هذا القرار، كان محافظ كركوك، نجم الدين كريم، قد وجّه رسالة إلى المجلس في 14 مارس 2017، يطلب فيها جعل اللغة الكردية "لغة إلزامية" في المؤسسات العامة في المدينة و"رفع العلم الكردي" على جميع مباني المؤسسات العامة. وفي 21 مارس 2017، تم اتخاذ قرار برفع علم كردستان على المؤسسات العامة في كركوك. وقد واجه التركمان هذا القرارين بالرفض الشديد، حيث طعنوا في قانونيتهما أمام المحكمة الاتحادية وخرجوا للاحتجاج في الشوارع عدة مرات للتعبير عن معارضتهم.

رغم الجهود والتحذيرات المتكررة من الأحزاب السياسية في العراق ودول المنطقة، وخاصة تركيا وإيران، إضافة إلى المجتمع الدولي، لم تتراجع حكومة إقليم كردستان عن قرار إجراء استفتاء الاستقلال. وبالفعل، في 25 سبتمبر 2017، أجرت حكومة الإقليم الاستفتاء، وشمل ذلك كركوك والمناطق المتنازع عليها. ومع ذلك، حقق النواب التركمان نجاحاً ملحوظاً، حيث تمكنوا من استصدار قرارين منفصلين من البرلمان العراقي والمحكمة الاتحادية يقضيان بعدم دستورية الاستفتاء وقرار رفع العلم الكردي على المباني الرسمية.

في البداية، طالبت بغداد مراراً بانسحاب قوات البيشمركة من كركوك والمناطق المتنازع عليها وتسليمها إلى القوات الاتحادية، غير أن حكومة إقليم كردستان استمرت باتخاذ خطوات مغايرة لهذه المطالب. فقد أرسلت تعزيزات كبيرة من قوات البيشمركة، بما في ذلك عشرات الآلاف من الجنود والأسلحة الثقيلة، باتجاه طوز خورماتو في محافظة صلاح الدين وعلى حدود ناحية تازه خورماتو في كركوك. وأمام هذا التصعيد، أطلق رئيس الوزراء العراقي آنذاك، حيدر العبادي، عملية "إعادة فرض سلطة القانون" لاستعادة السيطرة على المناطق المتنازع عليها. واندلعت اشتباكات بين القوات العراقية وقوات البيشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان في كركوك وطوز خورماتو. وقد أعلنت الحكومة المركزية أيضاً عن مشاركة عناصر من حزب العمال الكردستاني في هذه الاشتباكات[12]. وفي 16 أكتوبر 2017، دخلت القوات الاتحادية إلى كركوك، ورفع العلم العراقي على مباني المحافظة ومجلسها. وتوجد حالياً قوات اتحادية مشتركة مع قوات الحشد الشعبي في هذه المناطق، لتعزيز السيطرة الاتحادية وضمان فرض القانون في كركوك والمناطق المتنازع عليها.

أزمة الحكومة المحلية في كركوك

بعد سقوط النظام السابق في العراق عام 2003، وفي محاولة لتهدئة التوترات العرقية في كركوك ومنع أي طرف من السيطرة المنفردة على إدارة المحافظة وملفها الأمني، أُجريت أول انتخابات لمجلس محافظة كركوك تحت إشراف الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر في 24 مايو/أيار 2003. بادرت القوات الأمريكية باختيار

300 مندوب يمثلون مختلف المكونات العرقية في المدينة من الكرد، العرب، التركمان، والآشوريين، وشكلوا مجمعاً انتخابياً قام بانتخاب مجلس المحافظة المكوّن من 30 عضواً.

في 30 يناير/كانون الثاني 2005، أُجريت أول انتخابات ديمقراطية شملت اختيار الجمعية الوطنية ومجالس المحافظات في جميع أنحاء العراق، وذلك وفق نظام القائمة المغلقة وباعتماد العراق كدائرة انتخابية واحدة، من خلال الاقتراع السري المباشر. وقد كشفت نتائج الانتخابات في كركوك عن تأثير التغييرات الديموغرافية التي طرأت على المدينة، إذ تأثرت التركيبة السكانية قبل عام 2003 بعمليات "التعريب"، وبعده بعمليات "التكريد" التي تضمنت إسكان عائلات من خارج كركوك وإدراجهم في سجلات الناخبين، مما أثّر بشكل واضح على توزيع الأصوات ونتائج الانتخابات. وأفرزت هذه الانتخابات مجلساً أول منتخباً للمحافظة، حيث حصل الأكراد على 26 مقعداً من أصل 42، في حين نال التركمان تسعة مقاعد، والعرب ستة مقاعد، والمسيحيون مقعداً واحداً، ما ولّد شكوكاً واعتراضات بشأن عدالة التمثيل في هذا المجلس.

منذ عام 2005 حتى 2023، لم تُجرى انتخابات محلية في كركوك، مما أدى إلى تفاقم التوترات السياسية وتعقيد الأوضاع في المدينة بشكل أكبر. وقد عبّر التركمان والعرب عن رفضهم المشاركة في أي انتخابات مستقبلية تُحدد وضع المدينة ما لم تُنفذ شروط معينة تضمن حقوقهم وتصون مصالحهم. وتتمثل هذه الشروط في ضرورة تطبيع الأوضاع، بما يشمل معالجة التغيرات الديموغرافية التي شهدتها كركوك، وإلغاء السياسات التي سعت إلى تغيير التركيبة السكانية لصالح طرف معين. كما يشدد التركمان والعرب على أهمية تطبيق المادة 140 من الدستور العراقي، بحيث تُنجز الخطوات الأولية التي تشمل إجراءات التطبيع والتعداد السكاني، ومن ثم إجراء استفتاء شعبي لتحديد مصير المدينة. كما طالب التركمان والعرب بتوفير ضمانات أمنية لجميع المكونات العرقية والدينية في كركوك، لمنع أي تمييز أو تهديدات محتملة ضدهم. ويعتبر التمثيل العادل للتركمان والعرب في أي حكومة محلية مستقبلية من المطالب الأساسية، بهدف تحقيق توازن يعكس التركيبة السكانية الفعلية للمدينة.

في ضوء هذه التطورات، اعترض ممثلو التركمان على إجراء أي انتخابات جديدة قبل تعديل سجل الناخبين لضمان تمثيل عادل يعكس التركيبة السكانية الحقيقية في كركوك. واستمر أعضاء مجلس محافظة كركوك المنتخب في 2005 بممارسة مهامهم حتى عام 2017، حين انسحب الأعضاء الكرد من المجلس إثر تداعيات الاستفتاء الكردي وفرض سلطة القانون من قبل الحكومة الاتحادية في كركوك والمناطق المتنازع عليها في 16 أكتوبر 2017. نتيجة لذلك، تولى نائب المحافظ، السيد راكان الجبوري، إدارة المحافظة دون انعقاد أي جلسات للمجلس. واستمر هذا الوضع حتى إلغاء مجالس المحافظات في جميع أنحاء العراق في أعقاب التظاهرات التي اندلعت في أكتوبر 2019، حيث أُقرت مجموعة من الإصلاحات الهيكلية شملت حلّ هذه المجالس.

أصبحت مدينة كركوك منذ ذلك الحين تسعى لإيجاد إدارة شرعية منتخبة أو آلية بديلة للانتخابات تضمن إدارة مشتركة للمحافظة بين مختلف مكوناتها العرقية والدينية. في هذا السياق، أعرب رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني عن التزامه بعدم استثناء كركوك من الانتخابات المحلية المقبلة، حيث أدرج هذه الفقرة في البرنامج الحكومي الذي تم التصويت عليه من قبل مجلس النواب. وللتغلب على المخاوف المتعلقة بإجراء الانتخابات في المدينة، أضاف السوداني مادة في قانون الانتخابات تضمنت فقرات تلبي مطالب القوى السياسية في كركوك، مما منح النص القانوني ضمانات وحوافز للمشاركة الفاعلة لجميع مكونات المدينة. حيث تنص المادة 13 الخاصة بكركوك من قانون الانتخابات العامة ومجالس المحافظات والذي يُعد التعديل ثالث لقانون انتخابات مجالس المحافظات رقم12 لسنة 2018، على أن تعمل مفوضية الانتخابات على تدقيق سجل الناخبين، وعلى ان يتم توزيع إدارة كركوك بشكل عادل، بين جميع المكونات، بغضّ النظر عن نتائج انتخاباتها[13]. وبذلك، تم إجراء الانتخابات المحلية في 18 ديسمبر 2023، مما يعد خطوة هامة نحو تحقيق الاستقرار السياسي والإداري في كركوك وضمان مشاركة عادلة لجميع الأطراف.

انتخابات كركوك 2023

ورغم النص الواضح في قانون الانتخابات بضرورة إجراء تدقيق شامل لسجل الناخبين في كركوك، فإن هذا التدقيق لم يُنفذ بالشكل المطلوب، مما أدى إلى نتائج انتخابية غير متوازنة في توزيع المقاعد. هذه النتائج لم تعكس الحجم الفعلي لمكونات المدينة، ما أثار قلقاً واسعاً حول مدى عدالة التمثيل في المجلس المحلي. هذا التفاوت في التمثيل زاد من التحديات التي تواجه تحقيق توازن سياسي مستدام في كركوك. قبل هذه الانتخابات، لم يتمكن السياسيون التركمان من تأمين تمثيلهم في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في بغداد أو في دائرة الانتخابات في كركوك[14]. ونتيجة لذلك، تمت إدارة عملية الانتخابات وآلياتها بشكل كامل من قبل الممثلين الأكراد والعرب. هذا الوضع زاد من قلق التركمان بخصوص ضمان أصواتهم وتحقيق تمثيل عادل لهم في هذه الانتخابات المهمة، حيث شعروا أن فرصهم في التأثير على نتائج الانتخابات قد تكون محدودة، مما يعزز المخاوف المتعلقة بتوازن القوى في كركوك ويعقد جهود تحقيق الاستقرار السياسي والإداري في المدينة.

مع إعلان النتائج النهائية للانتخابات المحلية في كركوك، أصبح من الواضح أن تشكيل حكومة كركوك لن يكون أمراً سهلاً أو سلساً. يتكون مجلس محافظة كركوك من 16 مقعداً، منها 15 مقعداً تم انتخابهم عبر الانتخابات العامة، بينما تم تخصيص مقعد واحد للمسيحيين في إطار الكوتا المخصصة لهم. نتائج الانتخابات أظهرت توزيعاً معقداً للمقاعد: حصل الاتحاد الوطني الكردستاني (يكيتي) على 5 مقاعد، بينما تمكن العرب، الذين خاضوا الانتخابات بثلاث قوائم منفصلة، من الحصول على 6 مقاعد إجمالاً. كما

حصلت جبهة تركمان العراق الموحد والحزب الديمقراطي الكردستاني على مقعدين لكل منهما. أما مقعد الأقلية المسيحية فقد تم تخصيصه لمرشح حركة بابليون، الذي يتمتع بعلاقات وثيقة مع كل من الاتحاد الوطني الكردستاني والأحزاب الشيعية.

	رقم القائمة	أسم القائمة	مجموعة الاصوات	عدد المقاعد
1	142	كركوك قوتنا وارادتنا (يكيتي)	157649	5
2	122	تحالف العرب في كركوك	102558	3
3	109	جبهة تركمان العراق الموحد	75169	2
4	166	القيادة	61612	2
5	197	الحزب الديمقراطي الكردستاني	52278	2
6	175	العروبة	47919	1
7	164	حركة البابليون	1703	1 مقعد كوتا

المعلومات الواردة في النص مستندة إلى بيانات وإعلان نتائج الانتخابات النهائية الصادر عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

مقترح تشكيل حكومة مداولة في كركوك: استجابة للمادة الخاصة في قانون الانتخابات

مع إعلان توزيع المقاعد النهائي، أصبحت الصورة السياسية في كركوك أكثر تعقيداً، مما أظهر صعوبة تحقيق التوازن المطلوب في عملية المفاوضات لتشكيل الحكومة المحلية. فبما أن تشكيل الحكومة يتطلب الحصول على الأغلبية البسيطة (50+1) من المقاعد، أي 9 مقاعد من أصل 16، فإن أي طرف يسعى لتشكيل الحكومة بحاجة إلى جمع هذا العدد من المقاعد. ومع تداخل التوجهات السياسية بين الأكراد والعرب

والتركمان، يصبح من الصعب لأي مكون منفرد الحصول على هذا العدد من المقاعد. حيث يحتاج أي تحالف سياسي إلى توافقات متعددة مع الأطراف الأخرى للوصول إلى الأغلبية المطلوبة.

على سبيل المثال، إذا حاول الأكراد تشكيل تحالف يتضمن الاتحاد الوطني الكردستاني (يكيتي) الذي حصل على 5 مقاعد، والحزب الديمقراطي الكردستاني (بارتي) الذي حصل على 2 مقاعد، بالإضافة إلى مقعد الكوتا المخصص للمسيحيين، فإن مجموع مقاعدهم سيكون 8 مقاعد، وهو ما لا يصل إلى الأغلبية المطلوبة (9 مقاعد). في المقابل، إذا تحالف العرب الذين حصلوا على 6 مقاعد مع التركمان الذين حصلوا على 2 مقاعد، فإن مجموع مقاعدهم سيكون 8 أيضًا، وهو عدد لا يحقق الأغلبية.

واستناداً إلى المادة الخاصة بكركوك في قانون الانتخابات، التي تنص على أن يتم تقاسم السلطة بتمثيل عادل بما يضمن مشاركة مكونات المحافظة بغض النظر عن نتائج الانتخابات (المادة 13، رابعاً)، قدمت الأطراف التركمانية المتمثلة في قائمة "جبهة تركمان العراق الموحد" مقترحاً لتدوير المناصب في سياق الحلول العملية لتطبيق التوازن السياسي في كركوك. هذا المقترح كان قائماً على أساس ضمان التوزيع العادل للمناصب بين جميع المكونات المدينة، بما في ذلك تدوير منصب المحافظ ونائبيه، ومنصب رئيس المجلس ونوابه، وكذلك المناصب الإدارية في الدوائر والوحدات التابعة للمحافظة.

القوائم العربية الفائزة دعمت هذا المقترح بشكل كامل، معتبرةً إياه حلاً منصفاً يضمن التوازن في تقاسم السلطة بين مكونات كركوك. ومع ذلك، جاء موقف الاتحاد الوطني الكردستاني ليُشكل عقبة أمام تطبيق هذا الحل، حيث أصر على الاحتفاظ بمنصب المحافظ لمدة أربع سنوات، دون أن يشارك أي طرف آخر في هذا المنصب. وفي المقابل، أبدى الحزب الديمقراطي الكردستاني تأييده للمقترح.

وانطلاقًا من هذه النقطة، تم تشكيل تحالف ثلاثي بين الجبهة التركمانية والقوائم العربية والحزب الديمقراطي الكردستاني، الذين يمتلكون مجتمعيين 10 مقاعد من أصل 16 مقعداً في مجلس كركوك. هدف هذا التحالف هو المضي قدماً في تشكيل حكومة محلية "تداولية" تشمل جميع الأطراف بشكل عادل وتضمن التوازن السياسي بين المكونات المختلفة في المدينة. وفي هذا السياق، قرر التحالف أن يتبنى مقترح توزيع المناصب بشكل عادل وفقاً لمبدأ التدوير، ليشمل منصب المحافظ ونائبيه، بالإضافة إلى منصب رئيس المجلس ونوابه، بهدف ضمان تمثيل عادل لجميع الأطراف في الحكومة المحلية. ومع ذلك، ظل الاتحاد الوطني الكردستاني خارج هذا التحالف، بسبب معارضته المبدئية للمقترح الذي كان يطالب بتدوير المناصب، حيث أصر على احتفاظه بمنصب المحافظ. هذا الموقف أدّى إلى تعميق الانقسامات، مما جعل عملية تشكيل الحكومة أكثر تعقيداً.

وقد لاقى هذا المقترح دعماً من رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، الذي أبدى تأييداً كبيراً لفكرة التوزيع العادل للسلطة، مُشدداً على أهمية تنفيذ آليات تشاركية تضمن حقوق جميع المكونات في كركوك.

كما حظي المقترح أيضاً بتأييد وزير خارجية تركيا هاكان فيدان، الذي أشار إلى أهمية الاستقرار في كركوك باعتبارها نقطة حساسة في العلاقات العراقية–التركية[15]. ومع ذلك، بقي موقف إيران، التي تعد من القوى الإقليمية الفاعلة والمؤثرة في الساحة السياسية العراقية، غير واضح فيما يتعلق بهذا المقترح. هذا الغموض من جانب إيران أضاف عنصراً من التعقيد إلى المشهد السياسي في كركوك، حيث كانت إيران في الماضي قد دعمت بعض الأطراف الكردية في محاولاتها للحفاظ على توازنات معينة داخل العراق، مما قد يشير إلى صعوبة تحقيق توافق كامل بين جميع القوى الإقليمية والمحلية فيما يخص مسألة تقسيم السلطة في كركوك.

دور رئيس الوزراء السيد محمد شياع السوداني في ملف كركوك

دور رئيس الوزراء السيد محمد شياع السوداني في ملف كركوك كان محورياً في مساعيه لتحقيق إنجاز سياسي يميزه عن أسلافه. منذ توليه المنصب، سعى السوداني إلى معالجة ملف كركوك الذي طالما كان أحد أبرز التحديات السياسية في العراق. كانت خطوة إجراء الانتخابات المحلية في كركوك خطوة مهمة في سياق سعيه لتسوية هذه الأزمة المستمرة، خاصة بعد فشل بعثة الأمم المتحدة والعديد من رؤساء الوزراء السابقين في إيجاد حل شامل ومستدام.

السوداني عمل على ضمان أن تكون الانتخابات في كركوك شاملة وعادلة، مشدداً على ضرورة تمثيل جميع المكونات السياسية في المحافظة بشكل عادل، وهو ما يعكس التزامه بالتوازن السياسي وتعزيز المشاركة الشعبية. لم يكن هدفه فقط إجراء انتخابات، بل كان يهدف إلى بناء حكومة محلية في كركوك تكون شاملة وتجمع بين جميع المكونات، بما يضمن عدم تهميش أي طرف على حساب آخر. وكان هذا التوجه جزءاً من محاولته للحد من التوترات بين المكونات المختلفة وتعزيز الاستقرار السياسي في المحافظة. إضافة إلى ذلك، كان السوداني يدرك أهمية كركوك باعتبارها نقطة ارتكاز في الأمن والاستقرار الإقليمي، لذلك عمل على وضع آليات لإجراء الانتخابات وفقاً لقانون الانتخابات العراقي، بما يتماشى مع مبادئ المشاركة والتوازن بين مكونات المدينة. بشكل عام، فإن معالجة ملف كركوك في عهده يعكس محاولاته لتحقيق توازن سياسي حساس في واحدة من أكثر المناطق تعقيداً في العراق[16].

بعد إجراء انتخابات مجالس المحافظات، تسارعت بعض المحافظات في إكمال إجراءات تشكيل حكوماتها المحلية. ومع ذلك، واجهت محافظات متنوعة مثل الموصل وديالى وصلاح الدين صعوبات كبيرة في تشكيل حكوماتها المحلية، نتيجة لتعقيدات تتعلق بالتوازن الدقيق بين مكوناتها العرقية والمذهبية وضمان تمثيل عادل لجميع الأطراف[17]. إضافةً إلى ذلك، برزت تحديات مرتبطة بالوضع الأمني والضغوط السياسية التي تمارسها بعض الأطراف المحلية والإقليمية. في هذه المحافظات، كان للترتيبات السياسية الجديدة التي تجري خلف الكواليس تأثير واضح على عملية الانتخابات، رغم أن هذه الاصطفافات كانت أقل ظهوراً للعلن، إلا أنها

أثرت بشكل ملموس على توازن القوى وتوزيع المناصب. أما كركوك، فهي تبقى من المحافظات الأكثر تعقيداً، حيث تتطلب إدارة أوضاعها معالجة دقيقة تحترم حساسياتها العرقية والطائفية، خاصةً أن استقرار المحافظة يعتبر أمراً حساساً منذ فرض سلطة القانون في عام 2017.

لتجنب تفاقم التوترات في كركوك وتفادي الأزمات، بادر رئيس الوزراء بعقد اجتماعات مكثفة مع الأطراف الفاعلة والفائزة في الانتخابات كركوك. وقد سعى من خلال هذه الاجتماعات إلى إيجاد آلية مناسبة لتشكيل حكومة توافقية تمثل مختلف مكونات المدينة وتحقق رضا الجميع. في هذا السياق، تم تشكيل "تحالف إدارة كركوك"، الذي ضم قيادات الكتل الفائزة، كما أسفرت عن ورقة للاتفاق السياسي تضمنت المبادئ الأساسية، ومحوراً سياسياً وآخرَ إدارياً، فضلاً عن الثقافي والاقتصادي. وعقدت التحالف عدة اجتماعات في العاصمة بغداد بهدف تعزيز التواصل والتنسيق بين مختلف الأطراف. جاءت هذه الجهود في إطار الحرص على تشكيل حكومة محلية تعكس التنوع الاجتماعي في كركوك وتحقق التوازن بين مكوناتها، من اجل ان يسهم في تعزيز الاستقرار وتلبية مصالح جميع الأطراف المعنية، بما يضمن إرساء بيئة سياسية أكثر شمولية.

أحد الأدلة الواضحة على جهود رئيس الوزراء الحثيثة في هذا الملف هو تكرار طلباته من قيادات التحالف الثلاثي بعدم المضي قدماً في تشكيل الحكومة المحلية دون إشراك الاتحاد الوطني الكردستاني وضمان مشاركته. كانت هذه الطلبات تهدف إلى تعزيز التوافق وتجنب تهميش أي طرف رئيسي في كركوك. مع ذلك، أدت هذه المماطلات إلى منح الاتحاد الوطني الكردستاني فرصة كبيرة للتفاوض مع بعض أعضاء التحالف الثلاثي وإقناعهم بالانضمام إلى صفه، مما أثر بشكل ملحوظ على التوازنات السياسية في المدينة. وقد عكس ذلك التحديات المستمرة في تحقيق تحالف متماسك وقادر على تشكيل حكومة محلية مستقرة.

وربما غفل رئيس الوزراء السوداني عن مدى التأثير الكبير للعلاقات الاستراتيجية التي تجمع الاتحاد الوطني الكردستاني مع بعض الأطراف ضمن "الإطار التنسيقي". هذه الأطراف، التي تمتلك مصالح سياسية قد تتعارض مع نجاح السوداني في تحقيق إنجاز ملموس في ملف حساس ومعقد كملف كركوك، لم تجد في جهوده أي مصلحة، بل ربما رأت فيها تحدياً لطموحاتها أو مصالحها السياسية الخاصة. هذا الوضع أسفر عن عقبات كبيرة أمام السوداني في مساعيه لتشكيل حكومة محلية شاملة تضم جميع المكونات، مما عكس مدى تعقيد وتداخل المصالح في المشهد السياسي في كركوك. كما أبرز التحديات التي تواجه أي محاولة للوصول إلى توافق سياسي شامل في ظل الظروف الحالية، حيث يصعب تحقيق توازن مستدام في ظل تعارض المصالح والاصطفافات الإقليمية والمحلية.

دور قائمة جبهة تركمان العراق الموحد

تشكلت "قائمة جبهة تركمان العراق الموحد" كاستجابة لرغبة الشارع التركماني في توحيد الجهود وتشكيل تحالف قوي يمثل الثقل التركماني في كركوك. ونتيجةً لحساسية الوضع وأهمية المحافظة للتركمان، تحالفت تسعة

أحزاب تركمانية وحركات مؤثرة، بقيادة الجبهة التركمانية العراقية، في قائمة موحدة تهدف إلى تشجيع الناخبين التركمان وتعزيز مشاركتهم السياسية. من خلال هذا التحالف، سعى التركمان إلى زيادة عدد مقاعدهم في مجلس المحافظة وبالتالي تعزيز دورهم في الإدارة المحلية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة وتوحيد الصفوف، تمكنت "قائمة جبهة تركمان العراق الموحد " من الحصول على مقعدين فقط.

تولى السيد حسن توران، رئيس الجبهة التركمانية العراقية، قيادة قائمة "جبهة تركمان العراق الموحد" في مرحلة حساسة ومليئة بالتحديات. فقد واجه توران قبل الانتخابات انتقادات لاذعة من الداخل، حيث اعتبرت بعض الأطراف أن اختيارات المرشحين لم تكن موفقة، وأن إدارة الحملة الانتخابية افتقدت إلى التخطيط الكافي. هذه الانتقادات انعكست بشكل واضح بعد ظهور نتائج الانتخابات، حيث جاءت النتيجة مخيبة لآمال الكثير من الجماهير التركمانية التي دعمت القائمة.

برغم الجهود المبذولة، لم تتمكن القائمة من الحصول إلا على مقعدين من مجموع ستة عشر مقعداً، ما أضعف قدرة التركمان على تحديد شكل الحكومة المحلية في كركوك. إلا أن الأمل في المشاركة في إدارة المحافظة لم ينتهِ تماماً، إذ تُلزم المادة الخاصة بكركوك في قانون الانتخابات بتقاسم المناصب بين مكونات المحافظة دون التقيد الكامل بنتائج الانتخابات. هذا الأمر يُبقي للتركمان فرصة للمشاركة في العملية السياسية وتولي أدوار قيادية، من خلال التوافق مع المكونات الأخرى وفق آلية توزيع عادلة للسلطة، بما يضمن تمثيلاً مناسباً للجميع.

اقترح التركمان حلاً مبتكراً لقضية كركوك يتماشى مع المادة الخاصة بالمحافظة في قانون الانتخابات، حيث يهدف هذا المقترح إلى تشكيل حكومة تداولية تتيح لجميع المكونات الفائزة في الانتخابات المشاركة في إدارة المحافظة بشكل متوازن. يقوم هذا الحل على مبدأ التناوب بين أحزاب المكونات الرئيسية، مما يسمح بمشاركة متساوية وعادلة بعيداً عن أي اعتبارات عددية أو نسب ترتبط بنتائج الانتخابات. هذا النموذج يهدف إلى ضمان عدم إقصاء أي طرف ويعزز السلم المجتمعي من خلال منح الجميع الفرصة في قيادة دفة المحافظة لفترات محددة، الأمر الذي قد يخفف من التوترات ويحقق نوعاً من الاستقرار السياسي وتسهم في توفير حياة كريمة لكل مواطني المحافظة من التركمان والكرد والعرب والمسيحيين دون تمييز الذي تحتاجه كركوك[18].

بناءً على مقترح التركمان لتشكيل حكومة مداولة في كركوك، انضمت القوائم العربية الحاصلة على ستة مقاعد إلى جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي حصل على مقعدين إلى هذا المشروع، ما جعل التحالف الثلاثي يمتلك 10 مقاعد من أصل 16. وبهذا، تمكن التحالف الثلاثي من الحصول على أغلبية تسهم في المضي قدماً في تشكيل حكومة توافقية تتماشى مع مبدأ التداول بين المكونات، مع التركيز على تمثيل عادل للجميع. إقصاء الاتحاد الوطني الكردستاني من هذا التحالف لم يكن موجهاً ضد المكون الكردي

بشكل عام، بل جاء نتيجة رفض الاتحاد الوطني لمبدأ التداول المقترح، في حين أبدى الحزب الديمقراطي الكردستاني، الممثل الكردي الآخر في كركوك، موافقته ودعمه لهذا التوجه.

رغم أن التحالف الثلاثي في كركوك كان على وشك تشكيل حكومة مداولة دون إشراك الاتحاد الوطني الكردستاني، إلا أن توصيات بعض الأطراف السياسية في بغداد شددت على ضرورة مشاركة الاتحاد الوطني في إدارة كركوك المقبلة. في ظل هذا الضغط، توجه السيد حسن توران، رئيس قائمة جبهة تركمان العراق، بطلب إلى رئيس الوزراء للتدخل وحل ملف كركوك. استجابةً لهذا الطلب، دعا رئيس الوزراء الأطراف الفائزة في الانتخابات إلى اجتماع في بغداد، ما أدى إلى تشكيل تحالف "إدارة كركوك" الذي ضم جميع الأطراف الفائزة بهدف إنشاء حكومة مشتركة. إلا أن نقل الملف إلى بغداد أضاع على التركمان فرصة تاريخية لأن يكونوا طرفاً مؤثراً وقوياً في إدارة كركوك، حيث أتاح وجود قوى سياسية داعمة للاتحاد الوطني في بغداد فرصة كبيرة لممارسة الضغط لضمان إشراك الاتحاد الوطني في الحكومة المحلية، وهو ما تم تحقيقه بالفعل.

علاوة على ذلك، لم يتمكن السيد حسن توران، رئيس قائمة جبهة تركمان العراق الموحد، من بناء كتلة تركمانية قوية تدعم جهوده لتحقيق مطالب التركمان وتعزيز موقعهم في حكومة كركوك المقبلة. فعلى الرغم من زياراته المتكررة إلى بغداد واللقاء مع القيادات السياسية، إلا أن هذه الزيارات كانت تتم غالباً بشكل منفرد، دون إشراك شخصيات تركمانية مؤثرة قد تكون لها القدرة على التأثير في الشخصيات السياسية الفاعلة في بغداد، سواء فيما يتعلق بالشأن العراقي العام أو قضية كركوك على وجه الخصوص. كذلك، كانت هذه الزيارات تركز غالباً على شخصيات محددة من "الإطار التنسيقي"، التي قد لا تكون بنفس مستوى التأثير الذي تتمتع به شخصيات أخرى من أصحاب الكتل البرلمانية الأكبر. وكان من الممكن أن يسهم التنسيق مع قادة ذوي نفوذ أكبر في ضمان حقوق التركمان وتعزيز موقفهم في المشهد السياسي، إلا أن التركيز على هؤلاء الشخصيات فقط قلل من فرص جبهة تركمان العراق في الحصول على دعم أقوى ومستدام ضمن العملية السياسية. فقد أسفر غياب التحركات الفعالة عن تراجع ملحوظ في الموقف التركماني خلال المفاوضات المتعلقة بتشكيل الحكومة المحلية في كركوك. وبدلاً من استغلال الفرصة التاريخية لبناء نفوذ أقوى في إدارة كركوك، وجد التركمان أنفسهم في موقع ضعيف، مجبرين على قبول أدوار هامشية أو البقاء في صفوف المعارضة، مما أدى إلى تقليل تأثيرهم على الساحة السياسية المحلية.

التدخلات الخارجية في ملف كركوك

كما أن هناك تأثيرات داخلية تعمل على استبعاد وتقليص قوة التركمان لصالح شركاء آخرين في العملية السياسية، حيث ترتبط تلك الاستراتيجيات المحلية والإقليمية بتوافقات وأجندات خاصة، إلا أن هناك أيضًا تأثيرات خارجية تلعب دوراً محورياً في هذا السياق. في الواقع، يرى العديد من المتابعين للشأن العراقي أن الدور الخارجي، وبالأخص الدور الأمريكي والإيراني والتركي، له تأثير كبير في تشكيل التوافقات السياسية

وتشكيل الحكومات العراقية. تتفاوت مواقف هذه القوى الإقليمية والدولية من مرحلة إلى أخرى، حيث تتقاطع وتتصادم المصالح بشكل دوري.

رغم أن طهران وواشنطن تتقاسمان بعض المصالح الاستراتيجية مع أنقرة، إلا أن حجم التنافس بين هذه القوى يفوق حجم التعاون، خاصة فيما يتعلق بالعراق. فبعد إسقاط النظام البعثي في 2003، كان للولايات المتحدة دور كبير في استبعاد المكون التركماني عن إدارة الدولة العراقية، مما أدى إلى إضعاف دورهم في العملية السياسية خوفاً من تعزيز النفوذ التركي في المنطقة. أما إيران، فهي تسعى أيضاً إلى إبعاد التركمان عن الدور الحقيقي في الحكومة المركزية والحكومات المحلية، وهذا يعود إلى عدة حسابات استراتيجية، أبرزها محاولة تقليص تأثيرات السياسة التركية في العراق. تعتبر إيران تركيا خصماً جيوسياسياً كبيراً في المنطقة، ولذلك فهي تحاول حجب أي دور تركي مؤثر في السياسة العراقية، وهو ما ينعكس سلباً على تمثيل التركمان في المشهد السياسي العراقي[19].

منذ عام 2018، وضعت إيران استراتيجية تهدف إلى تعزيز نفوذها في مناطق توركمن إيلي، ومنها كركوك، عبر توثيق تعاونها ودعمها للقوى العراقية المتوافقة معها استراتيجياً. وتركز هذه الاستراتيجية على تمكين حلفائها المحليين من السيطرة على الملفات السياسية والاقتصادية والإدارية والأمنية في المناطق التركمانية. وتشمل هذه الاستراتيجية مناطق تركمانية مهمة، مثل كركوك، تازة خورماتو، طوزخورماتو، أمرلي، وتلعفر، حيث توجد كثافة سكانية تركمانية. من خلال هذه الجهود، تسعى إيران إلى توسيع نفوذها عن طريق محاولات التأثير على الهوية القومية للتركمان، مما يثير قلق القيادات التركمانية. إذ يخشى هؤلاء من أن هذه المحاولات قد تساهم في تفكيك الهوية التركمانية الجامعة وإذابتها في هويات فرعية، ما قد يؤدي إلى تقليص الوجود التركماني الموحد في هذه المناطق وتقليل قوته السياسية والاجتماعية.

علاوة على ذلك، استخدمت طهران نفوذها السياسي للضغط على القيادات السياسية في بغداد لدعم الاتحاد الوطني الكردستاني (يكيتي) صاحبة المقاعد الخمسة في تشكيل الحكومة المحلية في كركوك، باعتباره أحد حلفائها المقربين. وفي هذا السياق، أفاد أحد النواب العرب أنه التقى بمسؤولين إيرانيين في منزل أحد القادة السياسيين في بغداد، حيث طلبوا منه تأييد الاتحاد الوطني في مسألة تشكيل الحكومة[20]، مما يبرز عمق التدخل الإيراني في السياسة الداخلية العراقية وتوجيهها بما يتماشى مع مصالحها الإقليمية.

تركيا أيضاً تُعد من القوى الإقليمية الفاعلة في العراق، وتربطها به علاقات ومصالح مشتركة. وكما هو الحال مع إيران، تدعم تركيا بعض القوى المحلية المؤثرة في السياسة العراقية لتكون من أصحاب القرار في بغداد. فمنذ عام 2003، عملت أنقرة على تعزيز دور التركمان في العملية السياسية العراقية، وقدمت لهم الدعم اللازم عبر منظماتها المختلفة لضمان استمرارية وجودهم وحماية ثقافتهم ولغتهم في العراق الموحد. كما ساهمت تركيا، من خلال تواصلها المباشر مع رؤساء الوزراء العراقيين، في تمثيل التركمان في التشكيلات الوزارية

ومفاصل الدولة الأخرى، وسعت إلى ضمان أمن واستقرار المناطق التركمانية. وفي دعمها للتركمان، لم تتخذ تركيا أي خطوات تهدد الاستقرار السياسي أو الأمني في العراق، بل كانت جهودها دائماً متجهة نحو تعزيز الاستقرار في العراق والمنطقة.

كما راقبت تركيا الوضع الأمني والسياسي في كركوك عن كثب، نظراً للروابط التاريخية والثقافية التي تربطها بالمدينة واهتمامها الكبير بوجود التركمان فيها. تُعتبر كركوك المركز الرئيسي للتركمان في العراق، ولها أهمية جيوسياسية خاصة في المنطقة. لهذا السبب، اهتمت تركيا بمسألة كركوك وسعت إلى عرقلة تطبيق المادة 140 من الدستور العراقي، التي تتناول المناطق المتنازع عليها، وذلك من دون الحصول على ضمانات كافية للحفاظ على المحافظة تحت سلطة الحكومة الاتحادية. خلال سنوات سيطرة الحزبين الكرديين على إدارة كركوك، نددت أنقرة بالانتهاكات التي تعرض لها التركمان، وطالبت الحكومة العراقية بالتدخل لوضع حد لهذه الممارسات. وعندما طرح استفتاء استقلال إقليم كردستان العراق، عارضت أنقرة هذا الإجراء ونسقت مع طهران، مشددةً على وحدة موقفها مع بغداد. كما رحبت تركيا بعمليات فرض سلطة القانون في كركوك والمناطق المتنازع عليها، إذ رأت في ذلك خطوة نحو استعادة السيادة الحكومية وضمان الاستقرار في المنطقة.

دعمت تركيا المبادرات الرامية إلى تشكيل حكومة شاملة في كركوك تضمن مشاركة جميع المكونات العرقية والسياسية، مع التأكيد على أن يأخذ التركمان مكانهم الطبيعي والمتناسب مع وجودهم في المدينة. وطالبت الحكومة المركزية بضرورة إنهاء تواجد منظمة "بي كا كا" في كركوك، لما يشكله هذا التنظيم من تهديد مباشر للتركمان. في هذا السياق، دعمت أنقرة مشروع تقاسم السلطة في كركوك بشكل يضمن حقوق المكونات ويعزز استقرار المحافظة، مشجعةً على تشكيل حكومة تداولية غير إقصائية تتيح لجميع الأطراف المشاركة بشكل متوازن[21].

رغم دعم تركيا للحكومة الشاملة، إلا أنها أصرت على ألا يكون للاتحاد الوطني الكردستاني (يكيتي) دور بارز في إدارة كركوك المستقبلية، أو حتى أن يُستبعد من الإدارة إذا أمكن. ينبع هذا الموقف من المخاوف التركية من علاقات الحزب مع منظمة "بي كا كا" التي تعتبرها تهديداً إرهابياً. ولهذا دعمت أنقرة التحالف الثلاثي الذي يضم التركمان والعرب والحزب الديمقراطي الكردستاني، بهدف تشكيل إدارة مشتركة تعكس تنوع مكونات المحافظة وتضمن تمثيلاً عادلاً لكل منها، وتعزز من توازن السلطة في كركوك.

تحرص تركيا على استقرار كركوك وأمنها، خاصة بعد ما تحقق من هدوء نسبي بفضل فرض سلطة القانون في المناطق المتنازع عليها. هذا الحرص يدفعها إلى محاولة منع الجهات التي أسهمت في اضطراب الأوضاع في كركوك لسنوات من العودة للسيطرة على الإدارة، أو على الأقل منعها من الانفراد بالسلطة. ورغم وضوح هذا الموقف، يبدو أن بعض الأطراف السياسية في بغداد، التي تعتبر الاتحاد الوطني الكردستاني (يكيتي) حليفاً استراتيجياً لها، لم تستوعب بشكل كافٍ الرسالة التركية. فقد أصرّت تلك القوى على تمكين الاتحاد

الوطني الكردستاني من إدارة كركوك، مما أدى إلى تعقيد المساعي لتحقيق توافق شامل يضمن إدارة مستقرة للمحافظة تعكس توازن مكوناتها المتنوعة.

تداعيات تشكيل الحكومة المحلية في كركوك

رغم الجهود المستمرة لإيجاد توافق يرضي القوى السياسية المختلفة ويحقق توازناً في تشكيل حكومة محلية شاملة في كركوك، لم تنجح تلك القوى في عقد أول جلسة لمجلس محافظة كركوك بعد انتخابه في 18 ديسمبر 2023، إذ مضت ثمانية أشهر دون التوصل إلى اتفاق. وظهرت عدة سيناريوهات لحل الأزمة، منها اقتراح بأن يتولى الكونات الثلاث منصب المحافظ بالتناوب، بحيث يشغل كل منهم المنصب لمدة سنة. كما تم طرح سيناريو آخر يقضي بتولي المكون العربي منصب المحافظ لمدة عامين، ثم يُسلم المنصب لممثل من الاتحاد الوطني الكردستاني لمدة عامين آخرين، بينما يتولى التركمان رئاسة المجلس طوال مدة الدورة، ويكون منصب نائب المحافظ الأول من نصيب الحزب الديمقراطي الكردستاني. وسيناريو ثالث يقترح منح منصب المحافظ للقوى العربية، مقابل مناصب أخرى مهمة للقوى الكردية. لم تقتصر هذه المقترحات على منصب المحافظ، بل شملت كذلك مناصب نواب المحافظ ورئاسة المجلس ونائبيه. ورغم تدخل رئيس الوزراء بشكل مباشر لدفع الأطراف نحو حل توافقي، لم تفضِ تلك السيناريوهات إلى حل الأزمة.

عقب أشهر من تعطل عملية تشكيل حكومة كركوك المحلية، إثر انقسام القوى السياسية حول منصب المحافظ ولتسريع عملية التفاوض وإنهاء التأخير الحاصل، أصدر رئيس الوزراء بياناً أعلن فيه قائلاً: "بعدما نجحت الحكومة الاتحادية في تنظيم الانتخابات المحلية للمحافظات، ومنها محافظة كركوك، التي لم تُجرَ فيها هذه الانتخابات منذ عام 2005، جرت برعايتنا، ولأكثر من جولة، حوارات سياسية بين القوى الفائزة بمقاعد مجلس المحافظة، وأخرى عبر لجنة شُكلت لهذا الغرض. وقد أسفرت الحوارات عن الاتفاق على تشكيل ائتلاف إدارة كركوك ليضمّ القوى الفائزة، كما أسفرت عن ورقة للاتفاق السياسي تضمنت المبادئ الأساسية، ومحوراً سياسياً وآخرَ إدارياً، فضلاً عن الثقافي والاقتصادي".

وأضاف رئيس الوزراء: "وفي سياق تنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه في الجلسة الحوارية الأخيرة، فإننا ندعو الأعضاء الفائزين بعضوية مجلس محافظة كركوك إلى عقد الجلسة الأولى للمجلس برئاسة أكبر الأعضاء سناً، وذلك في يوم الخميس المقبل، الموافق 11 تموز 2024، في تمام الساعة الواحدة ظهراً في بناية مجلس المحافظة". كما ناشد القوى السياسية بالتعاون لإتمام تنفيذ بنود الاتفاق، واستكمال الحوارات خلال الأيام المقبلة، دون تقديم مزيد من التفاصيل[22].

استجابة لدعوة رئيس الوزراء، عُقدت الجلسة الأولى لمجلس محافظة كركوك في 11 يوليو 2024، برئاسة أكبر الأعضاء سناً، وذلك وفقاً للمادة 7 من قانون مجالس المحافظات رقم 21 لسنة 2008 المعدل. ينص هذا القانون على ضرورة استكمال إجراءات تشكيل الحكومة المحلية، بما في ذلك تعيين رئيس المجلس والمحافظ،

في غضون ثلاثين يوماً من تاريخ أول جلسة للمجلس. وبناءً على هذا الإطار، قررت الكتل الفائزة إبقاء الجلسة مفتوحة، حتى يتم التوصل إلى اتفاق مشترك يضمن تمثيل جميع القوى السياسية الرئيسية في إدارة المحافظة. بذل رئيس الوزراء جهوداً واضحة لدعم هذه العملية والسعي لضمان توافق الأطراف المعنية ضمن المدة المحددة دستورياً. إلا أن هذه الفترة انتهت دون أن تتمكن الأطراف كافة من التوصل إلى اتفاق موحد. في هذا السياق، ووسط محاولات تشكيل حكومة محلية دون مشاركته، بدأ حزب الاتحاد الوطني الكردستاني تحركات استراتيجية بدعم من بعض القوى السياسية في بغداد، بهدف الوصول إلى الأغلبية المطلوبة (النصف+واحد) لعقد الجلسة واستكمال النصاب القانوني لتشكيل الحكومة. ولتحقيق هذا الهدف، نجح الاتحاد الوطني في كسب تأييد ثلاثة من الأعضاء العرب من حزب "التقدم"، إلى جانب مقعد كوتا الأقليات المسيحية التابع لحركة بابليون الحليفة، بالإضافة إلى مقاعده الخمسة. بهذا التحالف، تمكن الحزب من جمع النصاب اللازم لعقد الجلسة والمضي في تشكيل حكومة محافظة كركوك.

في جلسة عُقدت في 10 آب 2024 في فندق الرشيد بالعاصمة بغداد، شارك 9 أعضاء من مجلس محافظة كركوك في اجتماع لم تعلن عنه، لانتخاب المناصب القيادية في الحكومة المحلية. حضر الجلسة أعضاء حزب الاتحاد الوطني الكردستاني (5 أعضاء)، إلى جانب 3 من أصل 6 أعضاء يمثلون المكون العربي، وعضو كوتا مسيحي واحد. خلال الجلسة، تم انتخاب ريبوار طه من الاتحاد الوطني الكردستاني محافظاً لكركوك، ومحمد الحافظ من المكون العربي رئيساً لمجلس المحافظة، وإبراهيم التميمي من المكون العربي نائباً للمحافظ، فيما اختيرت أنجيل زيا من المكون المسيحي مقررة للمجلس.

تجاهلت هذه الخطوة المادة 13 من قانون الانتخابات، التي تنص على ضمان تمثيل عادل وشامل لجميع المكونات، وأقصت مكونات أساسية عن المشاركة في العملية السياسية. حيث غاب عن الاجتماع أعضاء المكون التركماني البالغ عددهم اثنين، وأعضاء كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني (اثنان أيضاً)، وثلاثة أعضاء عرب آخرين ممثلين عن "حزب السيادة والتحالف العربي". وأُعلن في نهاية الجلسة أن مناصب التركمان الذين لم يشاركوا ستظل شاغرة وسيتم الاحتفاظ بها في الهيكلية الحكومية إلى حين انضمامهم إلى الحكومة المحلية الجديدة، ما يفتح الباب أمام مشاركتهم المستقبلية في إدارة المحافظة بشكل يضمن توازن القوى المحلية.

في ظل هذه التطورات، اتجهت الأطراف المقاطعة إلى رفض مخرجات الجلسة ووصفتها بأنها غير قانونية وغير متوافقة مع نصوص المادة 13، التي تنص على مشاركة كافة المكونات في تشكيل الحكومة المحلية في كركوك. وقد لجأت هذه الأطراف إلى الطعن في المحكمة الادارية والاتحادية، مطالبة بإلغاء القرارات التي اتخذت خلال الجلسة. واستندت في طعنها إلى عدة مبررات، منها أن الاجتماع عُقد دون حضور رئيس السن ولم يتم إبلاغ جميع أعضاء المجلس بموعده، بالإضافة إلى أنه نُظم سراً خارج كركوك دون وجود سبب

مقنع. علاوةً على ذلك، اعتبرت هذه الأطراف أن الجلسة انتهكت تمثيل المكونات وأحكام التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات العراقية رقم 12 لعام 2018، الذي يرونه محاولة لفرض الإرادة على حساب حقوق المكونات الأخرى، مما يضيف مزيداً من التعقيد للوضع السياسي في كركوك ويعزز من احتمالية استمرار الأزمة.

في ظل استمرار إجراءات تشكيل الحكومة المحلية في كركوك، تواجه القوى التركمانية خيارات محدودة ومعقدة. في حال قضت المحكمة الاتحادية بعدم قانونية الجلسة والإجراءات التي اتُخذت خلالها، فمن المحتمل أن يتم إعادة الجلسة ضمن مبنى المحافظة وعقد عملية تشكيل الحكومة مرة أخرى. ومع ذلك، من غير المرجح أن تلزم المحكمة جميع الأطراف بمشاركة كافة المكونات في الجلسة القادمة، مما يعني أن الوضع قد يبقى غير مستقر وقد يتطلب تسويات إضافية لتحقيق توازن سياسي شامل ومستدام.

إذا أُعيدت الجلسة، قد نشهد تغييراً في المشهد السياسي في كركوك، لكن إذا بقي الوضع كما هو، فإن القوى المتحالفة ستواصل الاحتفاظ بالأغلبية السياسية. ويبدو أن هذا التحالف بات يعتبر نفسه كتلة دائمة مؤلفة من تسعة أعضاء، ما يمنحه أغلبية بسيطة تمكنه من فرض أجندة سياسية قد تتجاهل بعض مكونات المدينة. هذا الوضع يزيد من احتمالية تجاهل مصالح مكونات معينة ما لم تتمكن الأطراف المقاطعة من تعديل موقفها أو التوصل إلى توافق يضمن تمثيلاً عادلاً للجميع. في المقابل، تسعى الأطراف المقاطعة إلى استخدام القانون لاستعادة التوازن وضمان التمثيل العادل، محاوِلةً تحقيق توازن سياسي يمنع هيمنة طرف واحد على حساب الآخرين. ومع ذلك، فإن هذه التوترات المستمرة تعكس تحديات سياسية عميقة، وتشير إلى أن كركوك ما زالت في قلب صراعات تهدد استقرارها وتجعل من الصعب الوصول إلى حل طويل الأمد يضمن مصالح جميع مكوناتها.

الخاتمة

في ضوء التعقيدات السياسية المتزايدة حول ملف كركوك، يتضح أن المدينة تظل نقطة صراع مركزي بين القوى والمكونات العراقية، بما يشمل التركمان، العرب، والأكراد، في ظل تحالفات وتقاطعات تتأثر بالتوجهات الإقليمية والدولية. ورغم المحاولات المستمرة لتشكيل حكومة محلية شاملة تمثل كافة الأطراف، لم تؤد هذه الجهود إلى النتائج المرجوة نتيجة تمسك بعض القوى بمواقفها، واستمرار التحالفات الاستراتيجية التي تزيد من صعوبة الوصول إلى اتفاق مرضٍ للجميع. على الصعيد الإقليمي، لعبت كل من إيران وتركيا دوراً فاعلاً، إذ أثرت تحركاتهما المباشرة في مسار الأحداث وزادت من تعقيد المشهد، ما جعل تحقيق التوافق المحلي أمراً بالغ الصعوبة. تزامناً مع هذه التحولات، تواجه الأطراف المعارضة لادارة كركوك الحالية تحديات كبيرة، مع خيارات محدودة لفرض توازن سياسي يعيد الاعتبار لتمثيل جميع مكونات كركوك بشكل عادل.

تظل قضية كركوك تمثل تحدياً سياسياً معقداً يستدعي حلولاً جذرية تراعي توازن القوى وتحقق توافقاً بين مختلف مكوناتها. ورغم انخراط هذه القوى في الحكومة، إلا أن الانقسامات والخلافات بينها تظل قائمة، مما يترك المجال مفتوحاً لاحتمالات نشوب صراعات مستجدة. ولا يمكن الوصول إلى استقرار مستدام إلا ببناء جسور الثقة وتعزيز الشراكة الحقيقية بين الأطراف، بما يسهم في خلق بيئة سياسية تعكس تطلعات جميع سكان المدينة. لتحقيق ذلك، يلزم توافر إرادة سياسية قوية ورؤية استراتيجية طويلة الأمد تضمن حقوق الجميع وتستخلص الدروس من أخطاء الماضي، مع العمل على تجنب تكرار الصراعات التي زعزعت استقرار كركوك وجعلتها ساحة للصراعات السياسية.

يتضح من استعراض مسار الأحداث أن محاولات تهميش المكون التركماني في كركوك تأتي في سياق سياسي أوسع يسعى إلى إضعاف التمثيل التركماني وتأثيره في الساحة المحلية والإقليمية. رغم وجود مقاطعات واعتراضات مشتركة بين الأطراف التركمانية وبعض الجهات العربية والكردية حول التشكيل الإداري الجديد، فإن التكوين النهائي للإدارة المحلية يفتقر تماماً إلى التمثيل التركماني، مما يعمق شعور التركمان بالعزلة في محافظة تتسم بأهمية تاريخية وسياسية خاصة بالنسبة لهم.

هذه الإجراءات تعكس نمطاً مستمراً منذ مرحلة ما بعد داعش، حيث بدا أن هناك استراتيجية لتهميش الخطاب السياسي القومي للتركمان وإقصائه عن دوائر صنع القرار، سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية. ومن خلال دعم قوى بديلة وتقديمها كشرعية سياسية منافسة، يتم السعي لإعادة تشكيل المشهد السياسي بما يتجاوز التركمان ويحدّ من نفوذهم. ومع أن القوى التركمانية القومية تعي أبعاد هذه التحركات، إلا أن ردود أفعالها ظلت محدودة، مما أسهم في تراجع دورها السياسي، ليس فقط في كركوك، بل أيضاً في مناطق استراتيجية مثل الموصل، ديالى، وطوزخورماتو.

مع أن الحركة السياسية التركمانية لم تنجح في تكوين كيان سياسي موحد يحافظ على الهوية القومية وتبعد مكونهم من الانصهار داخل الإنتمائات المذهبية والمناطقية، وتستطيع ان تكون قد كسبت التأييد الجماهيري بشكل واسع تجعله الممثل الحقيقي في جميع المناطق التي تشكل التركمان فيها الغالبية ومازالت الأطراف المسيطرة على السلطة في البلاد تعمل من أجل إذابة التركمان داخل الهويات المذهبية (شيعية وسنية) سواء كانت بشكل مباشر او غير مباشر. أن هذه المحاولات أيضاً لم تأتِ من أجل منح التركمان حقوقهم وتقويتهم؛ وإنما لأجل كسب وزيادة عدد أكبر من المناصب لأحزابهم او لمذهبهم، على حساب هذه المكون الأصيل الذي حافظ على انتمائة الوطني، رغم تعرضهم المستمر لسياسات القمع والتهميش.

إن الوضع الحالي يعزز من ضرورة إعادة تقييم الحركة السياسية التركمانية لخياراتها وتطوير استراتيجيات تتناسب مع التحديات الكبيرة التي تواجهها. لضمان تمثيلها الحقيقي وحقوقها في العراق، يجب أن تركز هذه الاستراتيجيات على عدة محاور رئيسية، منها تعزيز الوحدة الداخلية بين القوى التركمانية المتنوعة، وتوحيد

جهودهم تحت مظلة خطاب سياسي قادر على التوفيق بين الهوية القومية والعمل ضمن إطار وطني عراقي شامل. إضافة إلى ذلك، يعتبر بناء تحالفات قوية مع قوى سياسية عراقية أخرى لها أهداف متقاربة أمراً بالغ الأهمية، إذ يمكن لهذه التحالفات أن تخلق دعماً سياسياً أوسع وتحدّ من محاولات التهميش. كما يجب أن تتوجه الجهود نحو دبلوماسية نشطة لاستقطاب دعم إقليمي ودولي يسلط الضوء على قضايا التركمان ويؤمّن لهم سنداً في المحافل الدولية، بما يسهم في الضغط على الجهات التي تسعى إلى تهميشهم. بالإجمال، فإن التركمان بحاجة إلى استراتيجيات شاملة تدعم تمثيلهم الفاعل، وتعزز حضورهم في المؤسسات الرسمية، وتساهم في حماية مصالحهم على المدى البعيد داخل الدولة العراقية.

ختاماً، يشكل التركمان جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي والثقافي للعراق، إذ يضطلع هذا المكون بدور تاريخي ممتد في بناء المجتمع العراقي وتعزيز تنوعه الحضاري. إن تجاهل حقوق التركمان أو تهميش دورهم السياسي لن يسهم إلا في تعميق التوترات وزعزعة استقرار المجتمع. لذلك، على الحكومة العراقية أن تلتزم بضمان مشاركة فعالة وعادلة للتركمان في مؤسسات الدولة، مع الاعتراف بحقوقهم السياسية والثقافية. تعزيز دور هذا المكون يساهم في ترسيخ الوحدة الوطنية، ويساعد في بناء عراق مستقر وقوي يسع جميع مكوناته ويفتح أمامهم أبواب المشاركة والازدهار. بناءً على ذلك، تبدو الحاجة إلى حل شامل يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية ضرورة ملحة، مع التزام من جميع الأطراف بضمان استقرار كركوك وتوفير بيئة تُعزز التعايش السلمي بين مختلف مكوناتها.

التوصيات

1- تعزيز التوافق السياسي الشامل: يجب على الأطراف السياسية في كركوك العمل على بناء شراكة سياسية تضمن التمثيل العادل لجميع المكونات، بما يشمل التركمان، لتعزيز الاستقرار والتعاون في المحافظة.

2- إجراء إصلاحات قانونية: يُنصح بمراجعة قانون الانتخابات، خاصة المادة 13، لتأمين مشاركة شاملة للمكونات المختلفة في كركوك، بما يسهم في تحقيق توازن سياسي ويدعم المشاركة العادلة.

3- تقوية وحدة الصف التركماني: على القوى التركمانية توحيد جهودها ضمن جبهة سياسية واحدة تدافع بفعالية عن حقوق التركمان، وتعمل على تعزيز تأثيرهم في العملية السياسية داخل كركوك.

4- إقامة تحالفات بناءة: من المفيد أن يبني التركمان شراكات مع قوى سياسية أخرى تشترك في أهداف مشابهة؛ ما يسهم في تشكيل توازن في إدارة المحافظة وحماية حقوق كافة الأطراف.

5- التواصل مع المجتمع الدولي: ينصح بتعزيز قنوات الاتصال مع الجهات الدولية والإقليمية لإبراز تحديات التركمان وضمان مشاركتهم العادلة، مع العمل على تعزيز الشفافية في الانتخابات والإجراءات السياسية.

6- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني: يمكن أن يكون لمنظمات المجتمع المدني دور في مراقبة العملية السياسية وضمان تمثيل متوازن لكافة المكونات، ما يدعم الشفافية ويعزز الثقة العامة.

7- زيادة التوعية السياسية: إجراء برامج توعوية تهدف إلى تثقيف سكان كركوك حول أهمية المشاركة السياسية التعاونية؛ ما يساعد في تحقيق الاستقرار ويقوي أواصر الثقة بين المكونات..

هوامش البحث

[1] . هدنة موندروس، التي وُقعت في 30 أكتوبر 1918، كانت اتفاقية هدنة بين الدولة العثمانية والحلفاء (خاصة بريطانيا) لإنهاء الأعمال العدائية في الحرب العالمية الأولى. وُقعت الهدنة على متن السفينة الحربية البريطانية "أغنيس" في ميناء موندروس بجزيرة ليمنوس اليونانية. شكلت هذه الهدنة نقطة تحول حاسمة بالنسبة للدولة العثمانية، إذ ترتب عليها الاحتلال التدريجي لأراضيها من قِبل قوات الحلفاء، مما أدى لاحقًا إلى انهيار الإمبراطورية العثمانية وبروز حركات الاستقلال في العديد من مناطقها.

[2] Saatçi, S. (1996). Tarihî Gelişim İçinde Irak'ta Türk Varlığı. İstanbul: Tarihî Araştırmalar ve Dokümantasyon Merkezleri Kurumu ve Geliştirme Vakfı, s. 240.

[3] Morufoğlu, S. (2002). Irak Türkleri. Türkler Ansiklopedisi (Cilt 20, s. 1037). Ankara: Yeni Türkiye Yayınları.

[4] Sen, Y. (2004). Saddam'ın Irak'ı ve Bir Çöküşün Öyküsü - Babil Yanarken. Ankara: Ümit Yayınları, s. 73.

[5]- قبل دخول الولايات المتحدة إلى العراق في شباط/فبراير 2003، نظّم المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي جورج بوش، زلماي خليل زاد، اجتماعًا في أنقرة مع القادة الأكراد والتركمان العراقيين، أسفر عن مذكرة تفاهم. وقد تم التوقيع على اتفاقية من 7 نقاط، نصت في أبسط أشكالها على عدم دخول أي قوة مدنية أو عسكرية، سواء تركمانية أو كردية، إلى كركوك، وأن تتدخل القوات الأمريكية فقط في المدينة، مع منع قوات التحالف أي تحرك مدني أو عسكري باتجاه كركوك، واحترام وحدة الأراضي العراقية. ومع ذلك، لم تلتزم الجماعات الكردية بهذا الاتفاق، حيث دخلت قوات البيشمركة كركوك بعد سقوط بغداد في 9 نيسان/أبريل 2003. ينظر:

Ergin, S. (2003, 13 Nisan). Amerikalılar, Kerkük'teki Türk mahallelerinde. Hürriyet. https://www.hurriyet.com.tr/amerikalilar-kerkukteki-turk-mahallelerinde-139869

[6] Baker, J. A., & Hamilton, L. H. (2006). The Iraq Study Group Report: The way forward – A new approach. New York: Vintage Books.

[7] Kane, S. (2011). A view of the political horizon and implications for U.S. policy. Washington: United States Institute of Peace.

[8]- تعد أطروحة توزيع المهام في كركوك بنسبة 32% لكل من التركمان، العرب، والأكراد، و4% للمسيحيين، طرحاً للأحزاب التركمانية. وفي سياق هذه المبادرة، لم يقتصر المقترح على توزيع المناصب الإدارية، بل شمل أيضاً تقسيم مقاعد كركوك البرلمانية والمحلية وفق النسبة نفسها، حيث يُخصّص لكل مكون 4 مقاعد من أصل 12 مقعدًا برلمانيًا مخصصًا

للمحافظة، ويكون التنافس مقتصراً على مرشحي كل مكون على هذه المقاعد. عارض الأكراد هذا المقترح بشدة، مؤكدين أنهم يشكلون الأغلبية السكانية في كركوك ويرفضون مشاركة "حقوقهم" مع الآخرين. بينما يرى التركمان والعرب أن المكاسب البرلمانية الكبيرة التي حققها الأكراد تعود إلى تصويت أفراد من الأكراد دول الجوار الذين استقروا في كركوك بعد عام 2003. ويجادلون بأنه إذا أجريت الانتخابات بناءً على سجلات تعداد السكان لعام 1957، فسيظهر أن الأكراد ليسوا الأغلبية التي يدعونها.

[9] Kekilli, E., & Acun, C. (2017, Ekim). Referandum sonrası Kerkük ve tartışmalı bölgelerin durumu: Türkiye'nin pozisyonu. SETA, (181), 3.

[10] Okuducu, İ., & Hekim, H. (2016). Peşmerge DAEŞ'ten geri alınan bölgelerden çekilmeyecek. Erbil: Anadolu Ajansı (AA). https://www.aa.com.tr/tr/dunya/pesmerge-daesten-geri-alinan-bolgelerden-cekilmeyecek/620784

[11] الجزيرة نت. (2017، 17 سبتمبر). تعرف على المناطق المتنازع عليها بالعراق. الجزيرة نت. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/9/17/تعرف-على-المناطق-المتنازع-عليها

[12] العربية.نت. (2017، 15 أكتوبر). بغداد: جلب أربيل مقاتلين أجانب لكركوك بمثابة إعلان حرب. العربية.نت. https://www.alarabiya.net/arab-and-world/iraq/2017/10/15

13 جمهورية العراق. (2023). قانون رقم (4) لسنة 2023: التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والأقضية رقم (12) لسنة 2018، المادة (13). الوقائع العراقية.

[14] كوك قايا، م. ت. (2014). مسألة كركوك. العالم الجديد. https://al-aalem.com/opinion/مسالة-كركوك/

[15] رووداو ديجيتال. (2024، 3 يناير). وزير الخارجية التركي يؤكد أهمية استمرار نظام التناوب لاختيار محافظ كركوك. رووداو. https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/turkey/03012024

[16] المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء. (د.ت.). حديث رئيس مجلس الوزراء خلال رعايته اجتماعاً خاصاً بمحافظة كركوك [مقطع فيديو]. YouTube. https://www.youtube.com/watch?v=7S9nTf2xZFo

[17] النواب، ع. (2024، 26 فبراير). العراق: صراع سياسي يعرقل تشكيل مجالس ثلاث محافظات. العربي الجديد. https://www.alaraby.co.uk/politics/العراق-صراع-سياسي

[18] النشمي، ف. (2024، 10 يناير). العراق: التركمان يطرحون «رؤية 2024» لتقاسم السلطة في كركوك. الشرق الأوسط. https://aawsat.com/العالم-العربي/المشرق-العربي/

[19] كوك قايا، م. ت. (2022). شريك ولكن.. كيف يرى التركمان استبعادهم من التمثيل الحكومي؟. العالم الجديد. https://al-aalem.com/opinion/شريك-ولكن-كيف-يرى-التركمان-استبعادهم/

[20] قناة الأولى العراقية. (2024، 13 أغسطس). كركوك.. كواليس ليلة "الرشيد" الثانية! الميدان مع مقداد الحميدان [مقطع فيديو]. YouTube. https://www.youtube.com/live/FQf-s0Wv9zI?si=Ech-tkXMrbYlfZAa

[21] Haber Türk TV. (2023, 3 Eylül). Hakan Fidan'dan Kerkük açıklaması: Türkmenleri her alanda desteklemeye devam edeceğiz [Video]. YouTube. https://youtu.be/lOAm1sNzrgw?si=IJU5P3hbwuEnYmK_

[22] السوداني، م. شَ. [@mohamedshia]. (2024، 9 تموز). [تغريدة]. X (تويتر سابقاً). https://x.com/mohamedshia/status/1810760646507548838